

بشيء مثله هنا على قدره من حد فيمناف
وتقابلان يتناول ما لا يخرج من الاستعمال جعل الاستثنا
من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على العطف او المحل فان
قيل المانع ما يستثنى فقد وقع التثنية بالعطف
مع الاستثناء قوله وما استثنى من ورقة الاستثناء ولا
حيث في ظلمات الارض ولا رطب ولا ايبس الاية كتاب مبين
فان الفقرة عند السبعة يحذف رطب ويا ايبس وقد
قال ابن خنيزر في الاحتمال والارطب ولا ايبس عطف
على ورقة وداخل في حكمها كما قيل ما يستثنى من
من هذه الاسباب الاربعة وقوله الاية كتاب مبين
كالنحو في بقوله الاية كتاب مبين لان محلي الاية كتاب مبين
الاية كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم اسمه او
الروح ويقال مثله هنا بان قوله ولا استثنى من
ولا اكبر عطف على مقال اذرة وداخل في حكمها
كما قيل وما يحذف عن رطب من هذه الاسباب
وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى
الاية كتاب مبين المشاكسة لما يفهم من اثبات العلم
بما سبق لان معنى ذلك ومعنى الاية كتاب مبين
واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما
يحذف عن رطب من مقال اذرة في الارض ولاية
السما الاية كتاب مبين ذلك ولا اكبر الاية
علمه وعذابه اخر في الاية الا ان فيه حذف
المركب في الاية الاية كتاب مبين فانها مذكورة في معنى ذلك
على التثنية والتأخير وفيه ما تقدم وبه مع التوضيح
الذي قبله مع الارجحة التي ذكرتها في المجلس
واو منحن

واو منحن اتقول فيها هذا بيانه في الاية سبعة اوجه
على انه قد عثر في شاذ او لا حبة ولا رطب ولا ايبس
يرفها قال ابن خنيزر وفيه وجهان ان يكون عطف
على محل من ورقة ورفعا على
لا رطب معناه ولا اسلة الاية الدار وما وقع من
الكلام من غيري انه يجوز ان يكون الاستثناء في
روعي فيه ما راعى للمصنف في قوله
فمن حملت خيراته غير انه جوارحها بياني من المال يا قيا
فانه ذهب الي معنى ليس في عيب لان الجود ليس عيب
فاذا لم يكن فيه عيب فانه قال حملت خيراته لكن يتقصد
خيراته ونظيره في الاية ان كان يعزب عن شي فهو
اذني في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يعزب
فلا يعزب عن شي وهذا التفسير لا يصح من جهة ان فيه
فرض حال وليس في اللغة ما يدل عليه بخلاف ما تقدم
من البيت وايضا في روي الي تكثير الحجاز لا يثنان لان
الجود بوصفه لفظا ليس ينقضي واما الذي في الكتاب
فليس في اللفظ ما يدل على هذا التفسير وان كان الامر
كذلك لما تقدم ان الباري جل جلاله عالم بالكتابات
والجزئيات على ان التفسير في البيت انما هو غير
المنتطع ورح فتعديرا لا تخطا فقدم في الاوجه
السابقة بما يصح فلا حاجة الي تعديره بما لا يصح
وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء
متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل الرفع
على الاستثنائي والفتح على ان لا يثنى الجنس ويكون
من عطف المخدرات وتفسير يعزب بيظهر ويكون

195